# دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية لشركة النسيم للصناعات الغذائية مدينة مصراتة

عائشة محمد حميدان فرج
أستاذ مساعد –اقتصاد عام –اقتصاد الاقتصاد الزاوية –ليبيا
Fargaisha5@gmaik.com

تاريخ الاستلام: 2025/06/25م
القبول: 2025/07/13م
تاريخ النشر: 2025/09/20م

**ملخص البحث**

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير (قطاع شركة النسيم للصناعات الغذائية ) ممثلا بالمتغيرات المستقلة لعدد العاملين في الشركة و كميات الإنتاج التي تنتجها الشركة على التنمية الاقتصادية ممتلا بدلك بالناتج المحلى الإجمالي كمتغير تابع واعتمدت الدراسة على بيانات الإنتاج للفترة من 2013 -2022 م وتم استخدام أسلوب التحليل الانحدار المتعدد وخلصت الدراسة إلى إن وجود علاقة تبادلية بين المتغيرات المستقلة والتابع للدراسة وان متغير عدد العمال يساهم في شرح وتوضيح أثره على الناتج المحلى الاجمال بنسبة 4.2%والانحدار معنوى مما يعكس دلك بالإيجابية على التنمية الاقتصادية أما متغير انتاج الشركة ساهم وشرح أثره على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 2.3% وان الانحدار معنوي مما يعود بالإيجابية على التنمية الاقتصادية ورغم ضعف العلاقة توصى الدراسة بوضع استراتيجيات وزيادة منح المكافآت للشركة للرفع من إنتاجية العمال الدى سيرفع بدوره من انتاج الشركة

**الكلمات المفتاحية** :التنمية الاقتصادية – الصناعات الغذائية –شركة النسيم

# The Role of the Private Sector in Economic Development: An Applied Study of Al-Naseem Food Industries Company, Misurata

Aisha Mohamed Hmadan Farag
Academic degree - Specialization - Department - College - University - Country

Received (date): م2025/06/25
Accepted (date): م2025/07/13
Published (date): م2025/09/20

**Abstract**

The study aimed to show the impact of (Al-Naseem Company for Food Industries sector) filled with independent variables for the number of employees in the company and the quantities of production produced by the company on economic development, filled with GDP as a dependent variable. The study relied on production data for the period from 2013 -2020 AD and multiple regression was used The study concluded that there is a reciprocal relationship between The independent and dependent variables of the study, and that the variable number of workers contributes to explaining and clarifying its impact on the GDP by 4.2%, and the regression is significant, which reflects positively on economic development. As for the variable of the company's production, it contributed and explained its impact on the GDP growth rate of 2.3%, and that the regression is significant, which

leads to positive Economic development and despite the weak relationship, the study recommends developing strategies and increasing the granting of rewards to the company to raise the productivity of workers, which in turn will raise the company's production

**المقدمة**

تحولت معظم اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح في ظل العولمة المتزايدة واتسعت اتجاهاتها الى السياسات متكاملة للإصلاح سعيا وراء تعجيل معدلات النمو وإعادة هيكلية اقتصادياتها وتحقيق توازنها الاقتصادي واعتمدت هده الدول على أسلوب التحول نحو القطاع الخاص بوصفه ألية مهمة للتحول نحو اقتصاد السوق وأليانه والانفتاح على العالم الخارجي ومحاولة الاندماج به يهدف القضاء على الاختلالات الهيكلية التي تحصل في النشاط الاقتصادي وتعتر وفشل المؤسسات العامة في أداء مهامها.

الامر الذى دعا واضعي السياسات الاقتصادية الى ضرورة التركيز والتحفيز حول القطاع الخاص وتوفير المناخ المناسب له بدوره العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية وباعتبارها الركيزة الأساسية للدخل وتوفير فرص العمل ورفع معدلات النمو والإنتاج بهدف تنشيط الحياة الاقتصادية في مختلف مجالاتها الصناعية والزراعية والسياحية .

**أهمية البحث وأسباب اختياره:**

تأتى أهمية الدراسة في ان دراسة الية القطاع الخاص وعلاقته بالتنمية الاقتصادية أصبح ضرورة ملحة في ظل التنافس بين الدول سواء المتقدمة أو النامية ونظرا لديناميكية البيئة الاجتماعية والاقتصادية والتي يمر بها العالم بأكمله من انهيار لا سعار النفط والبترول وليبيا من الدول التي أترت فيها هده الاختلالات لذا وجب عليها البحث عن البدائل للخروج و التخلي عن مصدر واحد للدخل فضرورة الاستمارات في القطاع الخاص وفتح المجال أمامه حتى يتمكن من إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني .

**مشكلة البحث:**

لم تعد مسألة التنمية الاقتصادية وتحقيقها يقتصر على القطاعات الحكومية فقط لأى دولة ، بل ان للقطاع الخاص دورا هاما في ذلك ومن خلال مساهمته في تنشيط الحياة الاقتصادية ، القطاعات هدا ما سعت اليه غالبية الدول النامية بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة ،لم تغفل عن دلك فقد فتحت المجال أمام العديد من المؤسسات والقطاعات لخاصة لإبراز دورها نحو الدعم والرفع من مستوى الاقتصاد الليبي وقد كان لشركة النسيم للصناعات الغذائية دورا في دلك فمن

هده القناعة تجسدت المشكلة للدراسة في التساؤل الاتي :-

الى أي مدى تساهم شركة النسيم للصناعات الغذائية في تحقيق معدلات للتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي؟

**أما فرضية الدراسة**

تنطلق الدراسة من مفادها ان لقطاع الصناعات الغذائية (شركة النسيم )من شأنها ان تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية بالواقع الاقتصادي الليبي وتسعى الدراسة لاختبار الفرض التالي:

هناك تأثير إيجابي لشركة النسيم للصناعات الغذائية على معدلات النمو الاقتصادي ومساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

**أهداف البحث:**

تهدف الدراسة الى وضع منهج علمي لقياس أثر القطاعات الخاصة ودورها في تنمية وتطوير الاقتصاد الليبي :

-التعرف على الإطار المفاهيمى للقطاع الخاص ودوره في عملية التنمية

-تحديد شكل العلاقة بين شركة النسيم للصناعات الغذائية ونمو الاقتصاد الليبي ودلك من خلال مؤشرات التنمية

**منهج البحث:**

من أجل التحقق من منهجية الدراسة اعتمدت الباحتة على الأسلوب الو صفى التحليلي

والاعتماد على المعطيات المنهجية والاستعانة بالبيانات الإحصائية لاستقصاء تأثير القطاع الخاص (شركة النسيم )في الناتج المحلى والنمو الاقتصادي في الدراسة وتحليل الأثر الكمي بواسطة الأساليب الإحصائية للانحدار الخطى البسيط والمتعدد ويتم دلك باستخدام برنامج E Views.

**الدراسات السابقة:**

دراسة كمال أبو سخيلة (2015)

دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي الإسلامي دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2013

حيت هدفت الدراسة الى بيان تأثير القطاع الخاص الفلسطيني ممتلأ بالتغيرات المستقلة القيمة المضافة وعدد العاملين وصادرات القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية ممتلأ بالناتج المحلى الإجمالي كمتغير تابع أول ومعدل البطالة كمتغير تابع تانئ في الفترة من 1996 حتى 2013 وتوصلت الى ان وجود علاقة تبادلية بين المتغيرات متفقة مع النظريات الاقتصادية وأوصت

الدراسة بضرورة إعطاء دور فعال وحقيقي للقطاع الخاص واشراكه في عملية التنمية الاقتصادية .

دراسة Makhlouf Ahlem Dahmani 2019

Developing The Relationship Between the public and private sectors in Achieving Development Qustside the Hydrocar bonssector comparison Between Algeria and Azerbaijan Economic

تبحث هده الورقة التجربة الأذربيجانية في الاعتماد على الانفاق والاستثمار على القطاعات الحيوية خارج قطاع المحروقات وادارات القطاعين العام والخاص في التنمية المستدامة لما بعد 2025 واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لإبراز أهم النقاط الاستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها في توجيه وتصحيح الاختلالات التي تمس الاقتصاد الجزائري وهو في طريقه لبلوغ التنمية الاقتصادية واوصلت الورقة بضرورة تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كأداة للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع النفط وشراكة القطاع الخاص بالقطاعات الإنتاجية للنهوض بالتنمية داخل البلد.

**خطة البحث:**

فقد قسمت الدراسة الى قسمين

القسم الأول :- يتناول مفهوم القطاع الخاص وينطوي تحت هدا البند الموضوعات التالية

- تعريف القطاع الخاص
- خصائص القطاع الخاص
- أهمية القطاع الخاص ودوره في عجلة التنمية

القسم الثاني :-

- التنمية الاقتصادية
- أهمية التنمية الاقتصادية
- أنواع التنمية وأشكالها

- أهداف التنمية
- الصناعة ودورها في التنمية الاقتصادية
- مفهوم الصناعة
- أنواع الصناعات
- نبذة عن شركة النسيم للصناعات الغذائية

متن البحث: الإطار النظريTheoretical framework

القطاع الخاصPrivatsector

هو القطاع الذى يشمل الأنشطة الاقتصادية كلها التي تأخذ مكانة في حيز جغرافي معين بمستناء الأنشطة الحكومية. (1)

وهو ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذى لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية وبالإضافة الى النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة كما تشمل نشاطات الافراد والمنظمات التي تهدف الى تحقيق الربح وهى نشاطات تسمى بالقطاع الشخصي .

وهو عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية القائمة على الملكية الخاصة وهو قطاع الأعمال الذى يدارمن طرف الافراد والمؤسسات محليين أو أجانب لحسابهم الخاص بارتكازهم على ألية المنافسة الكاملة ويعد الربح هو الدافع الرئيسي لقيامهم بهده الأعمال. (2)

وترى الباحتة انه القطاع الدى يدار من قبل الافراد او مجموعات كأسرة واحدة تعمل في نشاط إنتاجي أو خدمي وبدون الاعتماد على تدخل من قبل الدولة.

أي هو مجموعة المهن التي ترتبط بالخبرات والمهارات المكتسبة وبالاعتماد على التدريب المهني أو التعليم الأكاديمي ويساهم في توفير العديد من النشاطات في المنشأة الخاصة. (3)

ومن خلال هده التعاريف السابقة نستنتج ان للقطاع الخاص مجموعة من الخصائص يرتكز عليها وتميزه عن غيره .

خصائص القطاع الخاص :

1-يعتبر من المؤثرات المباشرة على القوى العاملة أدانه منشأة قطاع خاص ويحتاج الى نسبة محددة من العمال والموظفين الذين يمتلكون القدرة الكافية على القيام بالوظائف والتي تساهم في تحقيق الهدف للمنشاة حيث اعتبر بمتاية القاعدة الرئيسية لتحقيق أي نشاط اقتصادي قائم على انتاج الثورة وتوفير مناصب للعمل وتسمح وثيرة للنمو والتطور الديناميكي علي المدى الطويل (4).

2-يعد الاقتصاد الحر الذى يرتكز على الية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار البضائع والخدمات الكميات المنتجة والمستهلكة شريطة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. (5)

3-يتميز القطاع الخاص بروح المبادرة والمخاطرة براس المال وهدا ما يفتقده القطاع العام .

4-القطاع يختص بالعمل في القطاعات الإنتاجية سواء التي تتعلق بالإنتاج والسلع والخدمات التي تخدم البلد الدوافع التي تحول نمو القطاع الخاص عن القطاع العام وأهمها :

1-تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في ادارتها حداته القطاع العام والتي تتصف بانخفاض الكفأة.

2-تواضع المستوى التكنولوجي والتضخم الوظيفي وشيوع الفساد داخل وحدات القطاع العام .

3-الاستفادة مما تقوم به مؤسسات التمويل للدولة متل البنك الدولي بصفة الخصخصة وتعنى مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة وتملكها (6).

4-قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والإصرار بالارتقاء في الأداء

5-الإدارة الكفأ للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهلاكه للموارد البشرية داتا الخبرة و الكفأ. (7)

أهمية القطاع الخاص ودوره في عجلة التنمية

تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص في التنمية لكافة وجودها وعلى وجه التحديد على الصعيد الاقتصادي، وأصبحت المناداة بضرورة المشاركة للقطاع الخاص وإتاحة المجال واسعا له لكى يساهم في دعم التنمية الاقتصادية وما يعنيه القطاع الخاص هو كافة الاستثمارات الخاصة في كافة

مجالات الحياة الاقتصادية في القطاع التعليمي والمؤسسات التعليمية وكافة الاستثمارات في قطاع الزراعة وقطاعات الصناعة .

ولاننسي القطاعات المصرفية والشركات الاستثمارية لقطاع الإسكان والمباني الإنشائية ومالها من دور في حجم الاستثمارات والجهود المبذولة في كافة القطاعات ومدى أهميتها وجودتها في عجلة الاقتصاد الوطني. (8)

وعلى الرغم من ضآلة الدور الذى يؤديه القطاع الخاص في الاقتصاد كما كان الحال من قبل 2011 والذى كان يضم عدد صغير من الشركات الرسمية وبعض فروع الشركات الأجنبية وعدد من المشاريع الصغيرة و في تقارير منظمة التعاون الاقتصادي لسنة 2016 فان القطاع الخاص لا يمثل في ليبيا سوى حوالى 5% من الناتج المحلى الإجمالي وحوالى 14% من العمالة و04.%الى 06.% من العمال المستخدمين وحوالى86%من العاملين لحسابهم الخاص وهده تختلف الحصة من القيمة الاجمالية والتي تتراوح بنسبة 90%من قطاع التجارة الى 10%من القطاع المالي وبنسبة 5%من الناتج المحلى الإجمالي وتعد تجارة الجملة والتجزئة أكبر مجال ديناميكي في القطاع الخاص وتضم عدد من الشركات والقطاعات الأخرى والتي توجد فيها مؤسسات خاصة مثل المطاعم والتعليم الخاص والخدمات الشخصية وتقدم مساهمة صغيرة في الناتج المحلى الإجمالي لكنها توفر إمكانات كبيرة لنمو القطاع الخاص .

وقد أولت ليبيا زيادة اهتمامها بالقطاع الخاص وقد رأت انه بالإمكان ان يساهم في إعادة تطوير الاقتصاد الليبي ومعالجة التشوهات التي يعانيها الاقتصاد اليوم ويمكن أن يخلق فرص كبيرة تستوعب الخريجين والاعداد التي يتم الاستغناء عنها في القطاعات الحكومية فضلا عن قدرته على سرعة ونقل المعرفة وتكييفه السريع مع التغييرات السياسية والاقتصادية بعكس الشركات المملوكة للقطاع العام إضافة الى انه يخلق روح التنافس ويساهم في تزايد إيرادات الدولة كالضرائب والضمان وغيرها وان الحاجة الملحة لأعاده بناء وتطوير القطاع الخاص لتتمكن الدولة في إعادة اعمارها للمدن المهدمة والعمل على خلق أسواق جديدة فمن دون قطاع خاص قوى والاعتماد فقط على المؤسسات المملوكة للدولة ستتعرقل التنمية ويكتر الفساد كنتيجة لما حدث في حقبة الثمانيات. (9)

أما القسم الثاني من الدراسة يتناول الموضوعات التالية :

- مفهوم التنمية الاقتصاديةThe concept of economic development

تعرف بأنها هدف مستمر وثروة متواصلة على التطور والنماء وتتداخل فيها أبعاد عديدة متفائلة ومتشابكة مع بعضها البعض وهى تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع لمستويات الإنتاج من خلال انما المهارات والطاقات البشرية فالتنمية EconomicDevelopment.

وهى عبارة عن عملية يتم من خلالها الشراكة بين القطاع العام وقطاع الاعمال وكدلك القطاعات الخاصة من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والقدرة على تحسين نصيب الفرد من الناتج وبالتالي التأثير على مؤشرات التنمية الاقتصادية. (10)

وبالتالي فأنها سعى المجتمعات الى زيادة قدرتها الاقتصادية للاستفادة من الثروات المنافسة في بيئاتها. (11)

أهمية التنمية الاقتصادية:

بما ان التنمية الاقتصادية الشاملة هي عملية مستمرة وطويلة المدى فان التخطيط لها لابد ان يكون على محور زمنى طويل وبما يتلائم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان وتكمن اهمية التنمية من خلال دراسة تأثيرها على المجتمعات التي يحدث فيها التغير الكلى على القطاع الاقتصادي والاجتماعي وتنشى من الحاجة الى تنمية الاقتصاد الوطني بسبب قلة الموارد وحدوت زيادات في أعداد السكان وتكمن أهميتها في النقاط التالية. (12)

- مصدر أساسي لنقل التقنيات الحديثة والمتطورة للدول الأجنبيةCoust country

  كمصدر أساسي للحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية

- بمتابه الالية والاستراتيجية الكفيلة ببعث روح النمو داخل اقتصاديات الدول النامية وبما يحقق ازدهارها استمرار التنمية بشكل ذاتي .

أنواع التنمية وأشكالها

التنمية البشرية :-هي التي تهدف الى إجراءات تحولات عميقة في حياة الافراد

التنمية المستدامة :-هي التي يقصد بها وجود معايير مقبولة لكل فرد في المجتمع بدون الاضرار باحتياجات الأجيال المستقبلية

التنمية الشاملة :-

وتشمل العديد من الابعاد الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية الاقتصادية البيئية .(13)

أهداف التنمية

ان لعملية التنمية ـأهداف تسعى اليها الدول التي تقوم بتطبيق خطط التنمية تمتلث في :-

1- زيادة الدخل القومي وهو ما يدفع الدول الى القيام بعملية التنمية لانخفاض مستوى المعيشة والفقر و زيادة عدد السكان .

2- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين الافراد وان هدف تقليل التفاوت في الدخول يعتبر هدف اجتماعي لان غالبية الدول تعانى من انخفاض في متوسط الدخل واختلالات توزيع الثروة والدخل. (14)

3- تنظيم استخدام الموارد من حيت توظيفها ومزج عوامل الإنتاج بما يحقق أقصى كفاية تخطيطه ممكنة . (15)

4-تعديل التركيب النسبي بين القطاعات وهى عدم الاعتماد على قطاع واحد في النشاط كمصدر للدخل القومي سواء أكانت تعتمد على الزراعة فقط والبحت في انشاء ودعم لقطاع الصناعة حيت ان الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد الى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة لتقلبات الأسعار والإنتاج وبالتالي فان يتوجب على عملية التنمية تحريك كافة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية وبما يخدم الاقتصاد ككل. (16)

وليبيا قد رأت في دلك حيت ان غالبية اعتمادها على النفط يجعلها دائما في حلقة مفرغة من التقلبات وعدم الاتزان في اقتصادها فانه بدلك يجب على القائمين بأمر التنمية احدات التوازن في القطاعات والتقليل من الاعتماد على قطاع النفط كمصدر واحد للدخل .

ولابد من البحت من إحياء وتشجيع القطاعات الأخرى للنهوض بمستوى الاقتصاد بالأحرى قطاع الصناعة والذى يمتل أحد معالم التطور الاقتصادي من أجل الوصول الى تنمية اقتصادية شاملة .

واستنادا الى ما تتبعه أهمية الدراسة فقد تم تخصيص جزء من هد القسم للتوضيح .

الصناعة ودورها في التنمية الاقتصادية

أولا-تعريف الصناعة

تعد بأنها عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي

حيت تساهم الصناعة في زيادة الدخل القومي وهى أحد المؤشرات الأساسية في تقدم الدول

وتقتضى عملية التصنيع استخدام معطيات العلوم والتكنولوجيا في الإنتاج الصناعي واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة وعمليات التنظيم وبما يكفل لها زيادة في الإنتاج وارتفاع مستوى الجودة وانتشار الأسلوب الصناعي الى باقي الأنشطة الاقتصادية .(17)

تانيا-أهمية الصناعة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

يعد قطاع الصناعة من العوامل الهامة في دفع مسيرة التنمية وقد تنافست العديد من الدول في تطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي فأضحى بدلك شائعا أن يتم قياس مدى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي لأى دولة بمدى قدرة أكبر على تحقيق التنمية المستدامة القابلة للاستمرار على المدى الطويل وأصبحت غالبية الدول تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي بالإضافة الى مقدرة أكبر على استيعاب التقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية وقد أظهرت العديد من تجارب الدول وكان للتجربة الهندية أكتر جدلا في حين أنها حققت طفرة كبيرة في التنمية بالرغم من ارتفاع نسبة الفقر الى 25% حيت عملت على الغاء العديد من القيود على الاستثمارات الأجنبية وعملت الحكومة الهندية على توجيه أكبر إيراداتها على المشروعات الخاصة في الزراعة والصناعة حيث متل الإنتاج الصناعي في تلك الفترة نسبة 50% من حجم الإنتاج الصناعي. (18)

وانه ومن خلال انتاج السلع الصناعية ان الدور الدى تحتله الصناعة في اطار عملية التنمية يكمن من الجوانب التي يساهم بها القطاع الصناعي في توفير السلع الاستهلاكية الضرورية للمجتمع وبالتالي يساهم في الرفع من المستوى المعيشي للسكان وهو الهدف الأساسي لعملية التنمية

وقد سجل القطاع الصناعي في الاقتصاد الليبي في عام 1970م أدنى مساهمة له في تكوين الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 1.75%وارتفعت في عام 1990م الى نسبة 5.55% وبدأت في التذبذب حتى وصلت في عام 2012م الى 3.77%ويمكن ارجاع المساهمة المتدنية لهدا القطاع الى جملة من الأسباب منها ضيق السوق المحلى وتدنى استغلال الطاقات الإنتاجية لدلك فان تحفيز نمو القطاع الخاص يجب على الدولة اتخاد مجموعة من الإجراءات الداعمة من النظر في التشريعات

والتي خاصة تتعلق بالتجارة ورجال الاعمال والضرائب وتأسيس الشركات والتركيز على الدور الدى تقدمه غرفة التجارة والصناعة في دلك .(19)

وان رؤية ليبيا (2030) وهدفها التحول الاقتصادي والصناعي وهو الاعتماد على كل موارد الدولة والتنوع والتقليل من الاعتماد على مورد النفط وحيث أنها تتمتع بالعديد من الموارد والإمكانات الت ستقود الاقتصاد الوطني الليبي الى مرحلة تزدهر بمستقبل أفضل .

تالتا – أنواع الصناعات

1-حسب أهمية المنتوج :- صناعات تقيله – صناعات خفيفة

2-حسب التكنولوجيا :- صناعات منخفضة التكنولوجيا – عالية التكنولوجيا – متوسطة التكنولوجيا

3-الصناعات التحويلية

- صناعة المواد الغذائية

- صناعة المنتوجات والملابس

- صناعة الخشب والورق

- صناعة الكيماويات والبلاستيك

- صناعة المحروقات

نبده عن شركة النسيم للصناعات الغذائية. [20]

تعتبر من أهم المؤسسات الصناعية في مجال الصناعات الغذائية تأسست سنة 1994 وأخدت تتطور شيئا فشيئا بخطوات تابته معتمدة على جودة منتوجاتها وخبرة العاملين بها حيت أصبح اسم النسيم قرينا للأسرة الليبية في كل حين وكل وقت لأنها توفر باقة متنوعة من المنتجات الغذائية في كل وقت وتستخدم أحدث التقنيات والآلات العصرية الحديثة والتي تميزها بمواصفات عالية الجودة بما يضمن جودة وسلامة المنتج الغذائي وقد تحصلت على عدة شهادات في الجودة أهمها علامة الايزو 22000 التي تتعلق بنظام سلامة الغداء

أما أنواع الصناعات التي تقدمها الشركة هي لبن أصلى – لبن عيران – الزبادي شدا – شدا أب –بوتي فروتي بوتي اب –زبادي طبيعي –العصائر -ساني ناس أما المثلجات كيروا – جيلايس – قوستو .

القسم الثالث الجانب العملي :-

يهتم النموذج بتقدير (شركة النسيم للصناعات الغذائية )كمتغير متغير مستقل يمثلها بدلك عدد العاملين بالشركة والمتغير الاخر انتاج الشركة على المتغير التابع الناتج المحلى الاجمالى .

من فروض الدراسة

تسعي الدراسة لاختبار فرض رئيسي و هو :

هناك تأثير إيجابي لشركة النسيم للصناعات الغذائية على معدلات النمو الإقتصادي و مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الإقتصادية.

و يتفرع من الفرض الرئيسي فرضان فرعيان كالتالي :

- هناك تأثير إيجابي لعدد العمال داخل الشركة على نمو إجمالي الناتج المحلي.
- هناك تأثير إيجابي للإنتاج داخل الشركة على نمو إجمالي الناتج المحلي.

اختبار العلاقة المعنوية (عدد العمال- نمو الناتج المحلي)

الفرض العدم H0 :

هناك تأثير إيجابي لعدد العمال داخل الشركة على نمو إجمالي الناتج المحلي

هناك تأثير إيجابي لعدد العمال داخل الشركة على نمو إجمالي الناتج المحلي

الفرض البديل H1 :

**Model Summary[b]**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .204[a] | .042 | -.095 | 2.67852E9 |

**a. Predictors: (Constant), x1**

ليس هناك تأثير إيجابي لعدد العمال داخل الشركة على نمو إجمالي الناتج المحلي

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد R Square تعادل 0.042 الذي يشير إلى أن متغير عدد العمال ساهم في شرح و توضيح أثره على إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.2 % و أما ما نسبته 95.8 % توضحه متغيرات أخرى لم تتطرق لها الدراسة.

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | Df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 2.183E18 | 1 | 2.183E 8 | .304 | .598[a] |
| | Residual | 5.022E19 | 7 | 7.174E18 | | |
| | Total | 5.240E19 | 8 | | | |

**a. Predictors: (Constant), x1**

**b. Dependent Variable: y1**

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لاختبار ANOVA أن قيمة (آلفا) تساوي 0.598 (أي 59.8%) و هي اعلى من مستوي الدلالة المعنوية 5% أي أن الانحدار معنوي أي أن متغير عدد العمال له تأثيرإيجابي معنوي علي المتغير التابع إجمالي نمو الناتج المحلي، و كذلك من خلال قيمة F البالغة 0.304 و التي تؤكد على جودة العلاقة بين عدد العمال و اجمالي نمو الناتج المحلي و الذي ينعكس بالإيجاب على التنمية الإقتصادية.

**Coefficients[a]**

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. | Correlations | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | | Zero-order | Partial | Part |
| 1 (Constant) | 1.854E9 | 4.693E9 | | .395 | .705 | | | |
| x1 | 2343861.466 | 4248832.256 | .204 | .552 | .598 | .204 | .204 | .204 |

**a. Dependent Variable: y1**

يمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_1 = 1.854 + 2343861 X_1$$

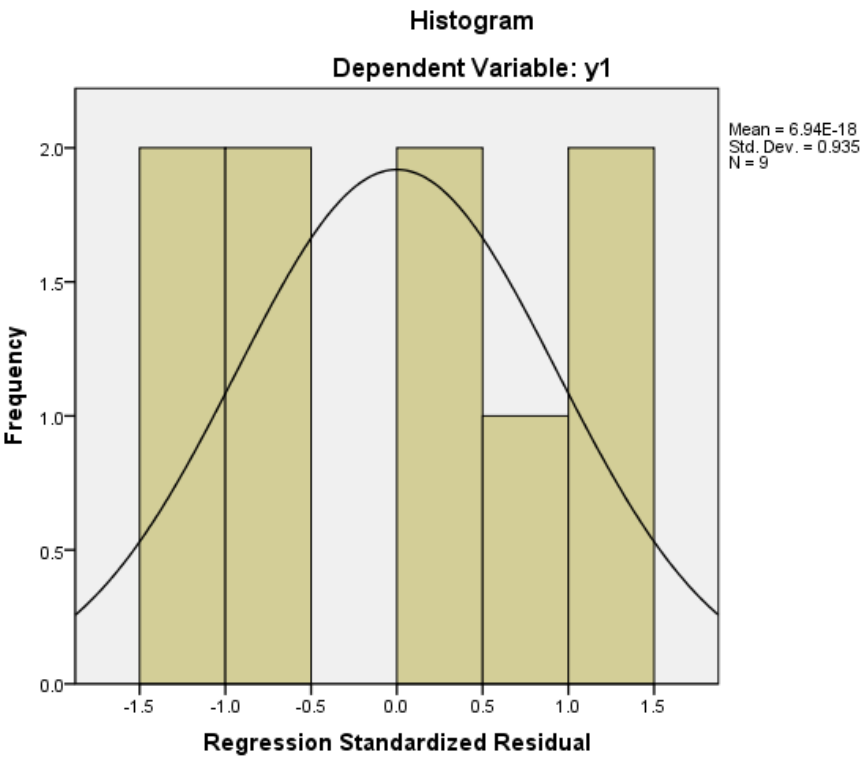


والشكل التالي يبين منحنى الإنحدار بين متغير عدد العمال ومعدل نمو الناتج المحلي

- اختبار العلاقة المعنوية (إنتاج الشركة – نمو الناتج المحلي)

الفرض العدم H0:

هناك تأثير إيجابي للإنتاج داخل الشركة على نمو إجمالي الناتج المحلي.

الفرض البديل H1 :

ليس هناك تأثير إيجابي للإنتاج داخل الشركة على نمو إجمالي الناتج المحلي.

**Model Summaryb**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .150[a] | .023 | -.117 | 2.70514E9 |

**a. Predictors: (Constant), x2**

**b. Dependent Variable: y1**

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد R Square تعادل 0.023 الذي يشير إلى أن متغير إنتاج الشركة ساهم في شرح و توضيح أثره على معدل نمؤ إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.3 % و أما ما نسبته 97.7 % توضحه متغيرات أخرى لم تتطرق لها الدراسة.

**ANOVAb**

| Model | | Sum of Squares | Df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 1.180E18 | 1 | 1.180E18 | .161 | .700[a] |
| | Residual | 5.122E19 | 7 | 7.318E18 | | |
| | Total | 5.240E19 | 8 | | | |

**a. Predictors: (Constant), x2**

**b. Dependent Variable: y1**

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لاختبار ANOVA أن قيمة (آلفا) تساوي 0.700 (أي 70%) و هي اعلى من مستوي الدلالة المعنوية 5% أي أن الانحدار معنوي أي أن متغير إنتاج الشركة له تأثير إيجابي معنوي علي المتغير التابع نمؤ إجمالي الناتج المحلي، و كذلك من خلال قيمة F البالغة 0.161 و التي تؤكد على جودة العلاقة بين متغير إنتاج الشركة و نمؤ اجمالي الناتج المحلي.

**Coefficients[a]**

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. | Correlations | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | | Zero-order | Partial | Part |
| (Constan) | 3.267E9 | 2.952E9 | | 1.107 | .305 | | | |
| 1x2 | 5.328 | 13.268 | .150 | .402 | .700 | .150 | .150 | .150 |

a. Dependent Variable: y1

يمكن صياغة معادلة الانحدار من الجدول السابق كالتالي

$$Y_2 = 3.267 + 5.328 X_1$$

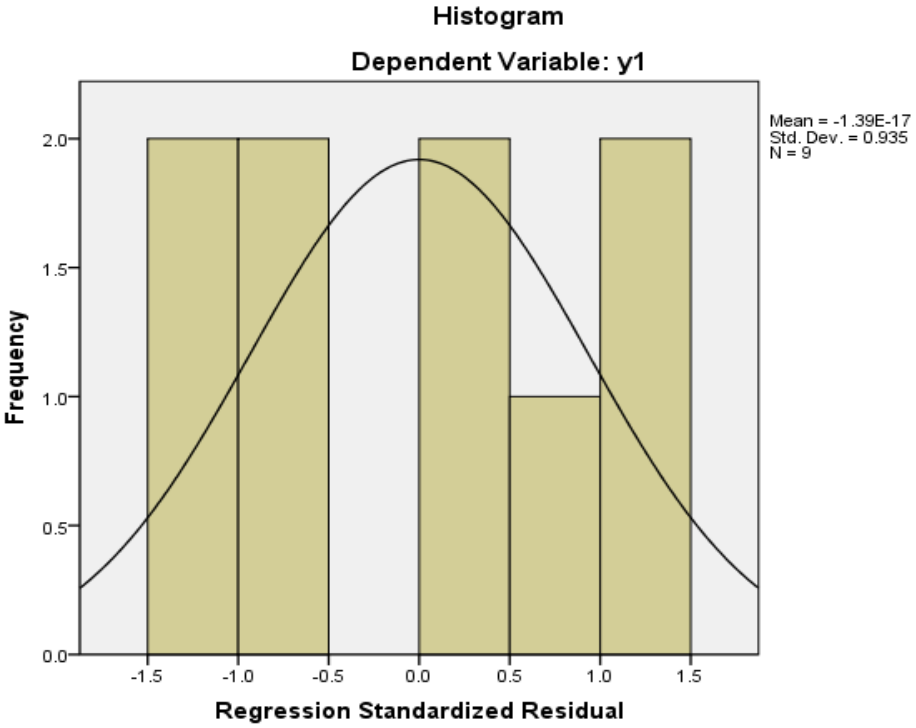


**1-ملخص النتائج**

- أوضحت النتائج أن التغير في عدد العمال داخل الشركة يفسر 4.2 % من معدل نمؤ إجمالي الناتج المحلي مما يشير إلى ضعف العلاقة بين المتغيرين و ان الانحدار معنوي أي أن متغير عدد العمال داخل الشركة له تأثير إيجابي معنوي علي المتغير التابع نمؤ الناتج المحلي و يمكن صياغة معادلة الانحدار كالتالي :

$$Y_1 = 1.854 X_1 + 2343861$$

و أوضحت النتائج أيضا أن معدل إنتاج الشركة يفسر 2.3% من معدل نمؤ إجمالي الناتج المحلي مما يشير إلى العلاقة ضئيلة بعض الشيء بين المتغير المستقل و المتغير التابع و أن الانحدار

معنوي أي أن متغير إنتاج الشركة له تأثير إيجابي معنوي علي المتغير التابع معدل نمؤ الناتج المحلي و يمكن صياغة معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y_2 = 3.267 + 5.328 X_1$$

من خلال النتائج السابقة يمكن ملاحظة أن شركة النسيم للصناعات الغذائية (قطاع خاص) له دور فعال في الرفع من مستوى الثنمية الإقتصادية و الذي يمكن ملاحظته من خلال الرفع من معدل نمؤ الناتج المحلي.

**التوصيات:**

1 – يمكن للشركة وضع إستراتيجيات لبند المكافأت و التحفيز للرفع من إنتاجية العمال و الذي بدوره سيرفع من الناتج المحلي وبالتالي سينعكس بالإيجاب على الثنمية الإقتصادية.

2 – يمكن للشركة أن تدرس علاقة عدد العمال بالطاقة الإنتاجية للشركة للوصول إلى نمؤ جيد للناتج المحلي و بالتالي للحصول على ثنمية إقتصادية جيدة.

**المصادر والمراجع:**

المراجع

1- أبوغزالة طلال وأخرون دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية المركز العربي للابحات 2011

2- عبد القادر مختار عبد القادر دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية حال الدول العربية مداخلة المؤتمر العالمي للاقتصاد والتمويل حول التنمية المستدامة دولة قطر سنة 2011

3- أل مقرح حمد بن يحي ال مفرح (القطاع الخاص والمسئولية الاجتماعية (دور القطاع في العمل الخيرى الخليجي تنظيم لجمعية التربية الإسلامية من 16 -18 -2010

4- Interametican dveleopment st rateg y 2004

Htt//idbdocs. Adb. Org/wsdocs/getd o cument.a.spx

5- اللعبي فهد ابن عباس /اسهام القطاع الخاص في تمويل التمويل العام بالمملكة العربية السعودية /جامعة الملك سعود 2004/2003

6- م زوزى حمد (تجربة القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرادبة /جامعة قاصدى رباح كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسير 2010/2009

7- بودخدخ كريم /رؤية نظرية حول استراتيجية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي جامعة محمد الصديق بن يحي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية 2009

8- article/ https www.ammonnews.snt

9- حاسي عبدالله حامد (دراسة عن الاقتصاد الليبي الواقع والتحديات والآفات دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصاد الليبي –الأمم المتحدة الاسكوا سنة 2020 –

ESCWA WWW.escwa.org

10- دغش صدام يوسف جبل أتر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة من 1990م –2015م رسالة ماجستير في اقتصاد المال والاعمال جامعة أل البيت

The lmpact of pub icDebton Economic Developmen t in Jordan

11- www.mawdoo3.com مفهوم التنمية الاقتصادية سنة 2018

12-- http/ .investmonent.org /plans/Economic Developmen t Goalsan objectves.aspx

13- www.mq.qqll.com 2020

14- عليمات خالد نزل (انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التيسير

15- World bank 2004 beyond economicgro wthdevelopment qoals .and strateqies October

16- ابن حمو فايد /ادريس رشيد . المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبيئة المجتمع (جامعة الجزائر )

17- عطا بن حمود عليان الشرارى /صندوق التنمية الصناعية السعودي وسبل تطويره تقييم مالي وشرعي /جامعة اليرموك كلية الشريعة /قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية 2018م

18- سي عمار شهرزاد /التجربة التنموية الهندية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة /جامعة سعد دحلب البليدة /2013/2012

19- حسين فرج الحويج دور النفط في تشكيل ملامح وسمات الاقتصاد الليبي/جامعة المرقب /كلية الاقتصاد والتجارة /مجلة افاق الاقتصادية 2015

20- شركة النسيم للصناعات الغذائية http//AlNaseemhttp //alnaseemdairy.com

21--Interametican dveleopment st rateg y 2004

22--article/ https www.ammonnews.snt

23 - مفهوم التنمية الاقتصادية سنة 2018 www.mamonnews.snt

1. الكتب: لقب المؤلف، أسم المؤلف. (سنة النشر)، اسم الكتاب، (رقم الطبعة)، بلد النشر، الناشر.
2. الرسائل العلمية: اسم العائلة. فاصلة. الاسم الشخصي واسم الأب. عنوان الرسالة. تُضاف العبارة الآتية (رسالة ماجستير أو دكتوراه) الكلية، الجامعة، سنة الصدور.
3. الأبحاث المحكمة: لقب المؤلف، أسم المؤلف. ( سنة النشر) عنوان المقال، اسم الدورية (مائل)، المجلد/ العدد، مجال الصفحات للبحث في الدورية، رابط Doi للبحث إن وجد.
4. المواقع الإلكترونية: اسم كاتب المادة، وتضاف عبارة: مقال، أو تقرير، أو بحث، ثم يذكر اسم الموقع وتاريخ نشر المادة، وأخيرًا يُوضع الرابط الإلكتروني للمادة المقتبس منها المعلومات.
5. الكتب الإلكترونية: نفس طريقة توثيق الكتب، ولكن يُبدل اسم الناشر بكتابة رابط عنوان الكتاب الإلكتروني (URL).

- ترتب المراجع حسب الترتيب الابجدي للقب المؤلفين.
- يتم ترتيب المراجع ( أولا باللغة العربية - اللغة الإنجليزية – المواقع الإلكترونية)